المرتكزات العقلية للتوجيه الصرفي والنحوي في كتاب رسائل في تفسير سورة الفاتحة

محمد صدام محسن الموسوي
أ. د. ليث داود سلمان
كلية الآداب – جامعة البصرة

ملخّص

يسلط هذا البحث على المرتكزات المعرفيّة والمنحى الاستدلالي للتوجيه لدى العلماء، وهم يتعاطون مع المفردات والتراكيب في سورة الفاتحة، فهو يبلّغ الرسالة الحجاجيّة في الخطاب التفسيري، ويضفي مسحة الإقناع في الادّعاء، فتكون الممارسة المنهجيّة قويمة والإجراءات المنطقيّة سليمة، ومن ثمّ لا مجال لنعت مجال الاشتغال، في الحقل التفسيري، بالوهن الناتج من غياب المبادئ التصديقيّة.

العقل لغة: ينصرف الجذر اللغوي لكلمة عَقَل إلى دلالة،"الحبسة في الشَّيءِ أَو ما يقاربُ الحبسة، منْ ذلك العقل، وهو الحابسُ عن ذميم القول والفعل"[1].

"وعقل الشيءَ يعقله عقلًا: فهمه، ويقالُ أَعقلتُ فُلانًا أَي أَلفيته عاقلًا وعقلته أَي صيرته عاقلً"[2]، ومنه سمى العقل عقلا لأنه يعقل صاحبه عمّا لا يَحْسُن؛ لئلا يقع فيما لا ينبغي من اعتقاد فاسد أو فعل قبيح[3].

اصطلاحاً: هو:"ما يعقل به حقائق الأشياء"[4]، ويقال للأدلة النظرية الأدلة العقلية، لأنها تدرك بالعقل، إذ أن الإنسان يستعمل العقل في ترتيبه وتكوينه وتنظيمه[5].

وتشمل الأدلة العقلية:القياس وما يتفرع منه،كالعلة والاستحسان والاستصحاب والاستقراء، وغيرها.

أولاً: القياس:

توطئة:

يعد القياس، هو المرتكز الثاني الأساسي لصناعة القواعد اللغوية العامة المبنية على لغة التفكير العقلية، وأحد الأدلة المهمة في الاستدلال اللغوي المنطقي، ويسمى أيضا بالعقل، فالقياس بمنزلة الميزان الذي يبين لنا الصحيح من الخطأ، وما يقبل وما يرفض، فالعلماء أردوا بالقياس وضع الأحكام العامة لتلك الذخيرة اللغوية العظيمة التي توارثوها عن العرب، جعلوا كل ما نقل إليهم من العرب الفصحاء أساسا يبنون عليه، لرغبتهم في الاحتفاظ بطابع اللغة العربية وخصائصها[6].

مفهوم القياس:

القياس في اللغة: ينصرف الجذر اللغوي،قيس: إلى معنى قدَّر، فـ(قاسَ الشَّيْءَ)إذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ[7]، ومنه: "(قست الثوب بالذراع): إذا قدرته به"[8].

القياس في الاصطلاح: هو" حمل فرع على الأصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[9]، وقيل: هو" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[10].

ويتضح من تعريف القياس، أن للقياس،أربعة أركان، هى[11]:

أ.الأصل: وهو المقيس عليه.

ب. الفرع: و هو المقيس.

ج. الحكم.

د. الجامع: وهو الشبه أو العلة التي تتحقق في المقيس والمقيس عليه.

وقد لجأ النحاة إلى القياس منذ أن وضعوا قواعد علم النحو، فهو المعول عليه في أغلب مسائل النحو، فالقياس بمنزلة المقارنة فعندما يقارن اللغوي بين كلمة وكلمة أخرى مألوفة، أو صيغة بصيغة أخرى، أو استعمال باستعمال أخر يكون عمل هذا اللغوي قياسا، أي استنباط المجهول من المعلوم[12].

"وأورد المازني صاحب كتاب التصريف 247هـ التركيب النحوي للفعل و الفاعل في سياق حديثه عن رأي الخليل و سيبويه في القياس على كلام العرب، و فيه يقول: " و هذا هو القياس، إلا ترى انك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظرف خالد، وحمق بشير) و كان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت و لا غيرك أسم كل فاعل و مفعول، و إنما سمعت بعضا فجعلته أصلا و قست عليه ما لم تسمع، فهذا اثبت و أقيس، ان شاء الله " 2 (المنصف شرح تصريف المازني) هذا الحضور التركيبي عمد إليه المصنف لتقريب فكرة القياس الذي يجري على المسموع من كلام العرب، الذي يتضح فيه إن الفعل يحتاج الى فاعل يسند

إليه، و لما كان هذا النمط التركيبي من أصول كلامهم، جاز لنا أن نحتذيه، و نبني كلاما على منواله. وهو ليس مسالة نحوية يسعى المصنف الى بسط القول فيها وتوضيحها. بل أمر جزئي، يدرج في مبادئ العلم التصديقية. ولعل الداعي الى استيراد شؤون حقل معرفي أخر هو إن العلوم لم تأخذ نصيبها من التطور والجنوح الى الاستقلال والانفصال في ضوء تمايز الموضوعات، وتباين مسائلها آنذاك. فقد كانت محاولة المازني بكرا مما بين إيدينا من مدونات، وطبيعة هذه الجرأة قد تترك وراءها بعض الهنات، فهي إرهاصات لتجديد الرؤية، وتقدم المنهج"3.

النحو في المدونات التصريفية دكتور ليث داود سلمان

يقول ابن الأنباري (ت577هـ) على من أنكر القياس في النحو: " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[13].

وقد بلغ القياس مبلغه عندما بدأ تعقيد القواعد لمدرستي البصرة والكوفة، فقواعد النحو البصري معظمها مستنبطة من القياس، المبنية على استقراء الكثرة والشيوع على ما ورد من المسموع عن العرب، مؤسسين القاعدة على المطرد، وقد رفضوا القياس على القليل الشاذ، بالمقابل نجد أن الكوفيين قد توسعوا فيه، وأجازوا القياس على الشاهد الواحد[14].

ونجد أن ابن جني قد قسم نصوص اللغة باعتبارها مقيسا عليها أقساما تتلخص في الآتي[15]:

1. مطرد في القياس والاستعمال جميعا،نحو:قام زيد، و رأيت عمرا.
2. مطرد في القياس الشاذّ في الاستعمال, نحو الماضي من "يَذَر، ويَدَع" لا يقال فيهما: "وَذَرَ، ولا وَدَعَ" وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس.
3. مطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: "استحْوَذ، وأغيلت المرأة"، والقياس يوجب إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة "استقام، وأبانت"، ولكن السماع أبطل فيهما القياس.
4. شاذ في القياس والاستعمال جميعا، نحو ما أجازه أبو العباس من تَتْميم "مفعول" من ذوات الواو التي هي عين؛ لأنه أجاز في "مَقُول: مَقْوُول", وفي "مصوغ: مصووغ" قال: لأن ذلك ليس بأثقل من "سُرْت سُوورا, وغارت عينه غوورا" قال أبو علي: فسبيله في هذا سبيل من قال "قام زيدا"؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال.

وقد ارتكز أصحاب الرسائل على القياس،في مسائل، منها:

في العامل أو الجالب في الباء ارتكز عبد الله الشاه آبادي، في توجيه أن الجالب للباء، هو فعل محذوف، على دليل عقلي وهو القياس، إذ يرى آبادي أن نحو: قول بسم الله، أو ابدؤوا بسم الله، محله نصب؛ لأنه مفعول به، وقد حذف الفعل الناصب؛ لدلالة الحال أغنت عنه، وعن توجيهه على أنه مفعول به؛ قياساً،

على قولنا «مررت بزيد»، إذ وقع إيقاع المرور على زيد، وهذا شأن سائر حروف الجر توصل الأفعال إلى الأسماء و ترفعها عليها[16].

يرى النحاة لابد للجارِ من التعلق بفعل أو معناه؛ لأن حروف الجر تعدي معاني الأفعال إلى الأسماء التي لا تتعدى بنفسها، فكل الحروف تحمل معنى، لكن هذه المعاني إفرادية، ثم لا يفهم المعنى بإطلاق اللفظ هكذا فحسب، بل لا بد من أن يكون هناك ما يفسره من كلمة سابقة تسمى متعلَقاً عند النحاة بفتح اللام، وكلمة لاحقة بعده، قياساً لقولنا:: (مررت بزيدٍ)، فلا بد من(مر)، وزيد، لا يطلق الحرف هكذا حتى يفهم، إذا قيل: بأن المراد بالباء هنا التعدية، ولو قيل: الباء مجرد الباء هكذا، لا يفهم منها التعدية ولا يفهم منها السببية ولا غيرها، ولكن لما قيل: مررت بزيد ظهر معناها، ولا يظهر معناها إلا بكلمة سابقة كمر، وزيد كلمة لاحقة[17].

نخلص مما سبق إن ما ارتكز عليه عبد الله الشاه آبادي، صحيح وقد سُبق إليه.

-في نصب دال (الحمد):

فقد ارتكز عبد الشاه آبادي، على جواز نصب الحمد، قياسًا على المصدرية والتقدير،

(أحمدُ الحمد لله) [18].

-مسائل متعلقة (رب العالمين)

-مسألة العامل في الصفات:

فقد ارتكز الشريف الكاشاني[19] على القياس في توجيه العامل في الصفات هو التبعية فنجده وجه العامل في قراءة الجر في (ربّ)، سواء حملت على الوصفية أم البدلية، على أن العامل هو التبعية، وهي معنوية، قياساً على عامل الابتداء في المبتدأ[20].

-في توجيه القطع في الوصف.

يقصد بالقطع، هو "مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعًا ونعته منصوبًا، وقد يكون المنعوت منصوبا، ونعته مرفوعا، وقد يكون المنعوت مجرورا فيقع نعته مرفوعا، أو منصوبا"[21].

وقد أجاز علماء اللغة القطع في "الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاء رفعا بتقدير هو ونصبا بتقدير أعني أو أمدح، أو أذم"[22].

وقيل في القطع،:أنه قد ذهب به للمدح؛ لأن العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام"[23].

وقد ارتكز شريعتمدار على القياس في جواز نصب (ربّ) على المدح، قياسًا على جواز القطع في الصفات، أي أمدح ربّ العالمين[24]. وقد قرأ زيد بن عليّ {ربَّ العالمين} بالنصب على المدح أي أمدح ربّ العالمين وقيل بما دل عليه الحمد لله، كأنه قيل: نحمد الله رب العالمين[25].

-في فتح النون من (العالمين):

فقد ارتكز عبد الشاه على القياس، في مسألة فتح نون الجمع في (العالمين)، مع أن حقها هو الكسر، إذ حمله قياسا على فتح الفاء من (سوفَ)، والنون من (أينَ)، مع أن حقهما الكسر، فلم يكسروا لثقل الكسرة بعد الواو والياء[26].

-في جواز وقوع (مالك) صفة لله:

القياس في اسم الفاعل، إذا دلّ على مُضِيّ، كانت إضافته حقيقية، فيتعرّف بإضافته إلى معرفة[27].

وقد ارتكز البهائي[28] وشريعتمدار[29] على القياس في أن ما جوز وقوع (مالك) صفة (لله)، هو دلالته على المضي، وتنزيل محقق الوقوع منزلة ما وقع، قياسًا، على قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾[30]، لكونه من الأمر المحتوم، فكأنه قد وقع ومضى، وعلى هذا التقدير فالإضافة تكون حقيقية موجبة للتعريف[31].

-في توجيه(لا) على الزيادة في (ولا الضالين):

إذ نجد أن عبد الجواد قد أرتكز في توجيهه لـ«لا»، في قوله تعالى ﴿وَلاَ الضَّالِّين﴾[32]، على أنها من حروف الزيادة، التي تزاد بعد الواو العاطفة الكائنة بعد نفي أو نهي، على العقلي قياساً على نحو:(ما جاءني زيد ولا عمرو)، و(لا تقرب الزنا ولا السرقة) وفائدته التأكيد النفي السابق، فالواو في نحو: جاءني زيد وعمرو للجمع المطلق، ومعناه أنه يحتمل أن تكون المجيء حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولا، أو حصل من عمرو أولا؛ والتصريح بأن ذلك النفي متعلق بكل واحد من المعطوف و المعطوف عليه مطلقا أي مجتمعين في وقت واحد و متعاقبين في الأوقات[33].

قد أثار مصطلح الزيادة في القرآن الكريم جدلا واسعا بين علماء اللغة والتفسير، ومع أن جميعهم متفقون على أنه لا يجوز إلغاء شيء من كتاب الله عز وجل، أو حذف حرف منه، وأنه ليس في القرآن الكريم حرف ليس له معنى، إلا أننا نجدهم حين يتعرضون للنصوص القرآنية في كتب التفسير واللغة والنحو، يسمون بعض الحروف زائدة على حد قول البصريين، أو صلة وحشوًا كما يقول الكوفيون،وقد فسر أصحاب مصطلح الزيادة، بأن المقصود هو الزائد في الإعراب لا في المعنى، إذ إنَّ الزيادة جيء بها لتقوية المعنى وتوكيده، فكل زيادة في اللفظ يتبعها زيادة في المعنى[34].

وحدد النحويون عدة مواضع تزاد فيها (لا)، بناءً على استقراء النصوص اللغوية،منها مجيئها بعد الواو العاطفة المسبوقة بنهي أو نفي[35]، وقد جاءت بعد نفي وبعد حرف العطف الواو في قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّين﴾[36].

وللفراء رأي آخر في (لا)قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّين﴾[37].

إذ يرى أن معنى (لا) معنى «غَيْرِ»؛لذلك ردّت عليها، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعده جر بالإضافة[38].

ومذهب البصريين أنّ "لا" في قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّين﴾[39].زائدة للتأكيد، وأما الكوفيون: فأنهم يرون إنّها بمعنى (غير)[40].

ويبدو لي أن القول بزيادتها توجيها لا شائب فيه، فالقياس الذي ارتكز عليه عبد الجواد قياس صحيح، وقد استند إليه من قبل صاحب البرهان، فقال: عن لا في قوله تعالى ﴿وَلاَ الضَّالِّين﴾ أفادت التوكيد لوقوعها بعد حرف العطف (الواو) نحو قولنا: "مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو"[41].

ثانياً: الاشتقاق:

توطئة:

يعد مرتكز الاشتقاق من المرتكزات المهمة التي استند إليها علماء اللغة، لتفسير وتعليل الكثير من الظواهر اللغوية، فهي وسيلة من وسائل تنمية اللغة وتطويرها، إذ يرى أهل اللغة أن هناك علاقة متينة بين الاشتقاق والقياس، بل أن الاشتقاق يقوم على القياس، وقد نبه ابن فارس إلى هذا الأمر فقال:"أجمع أهل اللغة – إلا من شذ عنهم– أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض"[42].

مفهوم الاشتقاق في اللغة:

ينصرف الجذر اللغوي (شقّ) "إلى دلالة الانصداع في الشيء، ثم يحمل عليه ويشتق منه على معنى الاستعارة. تقول شققت الشيء أشقه شقا، إذا صدعته. وبيده شقوق، وبالدابة شقاق. والأصل واحد. والشقة: شظية تشظى من لوح أو خشبة"[43].

وذكر الجوهري أن الاشتقاق هو: "الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا وشمالا، مترك القصد. واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه. ويقال: شقق الكلام، إذا أخرجه أحسن مخرج"[44].

مفهوم الاشتقاق في الاصطلاح:

أمّا المعنى الاصطلاحي، فقد ذكر علماء اللغة عدة تعريفات له، منها: أن الاشتقاق يعني هو "كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ولم يعرف زيادتها بغلبة"[45].

وقد عرفه الجرجاني بالقول هو:"نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة"[46].

وأما عبد الله الأمين فقد عرفه بالقول هو:"أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ و المأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعًا"[47].

وبذلك نجد أن المعنى الاصطلاحي لم يبتعد كثيرًا عن المعنى اللغوي، فالمعنوي اللغوي دار حول شق شيء، وهو أيضًا الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا وشمالا، وهذا ما أشار إليه المعنى الاصطلاحي؛ لأن أخذ الكلمة أو أخذ الفرع من الأصل أو إنشاء الفرع من الأصل هو بمثابة أخذ الكلام يمينًا وشمالًا وعدو الفرس يمينًا وشمالًا[48].

أركان الاشتقاق:

"1- المشتق ٢- المشتق منه،٣- تشاركهما في المعاني والحروف،4- أن يكون بينهما تغيير لفظا مثل: طالب من الطلب أو تقديرا مثل طلب من الطلب"[49].

أنواع الاشتقاق:

اختلف العلماء في أقسام الاشتقاق، فمنهم من قسمه على قسمين، هي: صغير، وكبير

ومنهم ابن جني(ت ٣٩٢هـ) الذي قال: " إن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير: ما في أيدي الناس وكتبهم, كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب "س ل م ", فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو: سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى

والسلامة والسليم،...وأما الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا, تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه, وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، نحو: "ك ل م " "ك م ل " "م ك ل " "م ل ك " "ل ك م " "ل م ك"[50].

ويرى الشوكاني (ت1250هـ)، "أن الاشتقاق ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: أصغر وصغير وأكبر، فالأول إذا توافقت الحروف الأصول كضرب وضارب مرتبة من غير اعتبار ما يتصل بينها من حروف زائدة، والثاني إذا اتفقت الحروف الأصلية بدون ترتيبكجذب و جذ وحيد ومدح وكى وناك، والثالث تناسب بعض الحروف الأصلية في النوعية وبعضها في المخرج نحو ثلب ولم. أو تناسب بعضها في النوعية فقط أو في المخرج فقط كما ويشترط فيه عدم الموافقة في جميع الحروف ولو لم يُشترط هذا الشرط التبسَ بالقسم الأول إن توافقت الحروف والترتيب وبالقسم الثاني إن توافقت الحروف فقط"[51].

وقد قسمه ابن السراج (ت316هـ) على أربعة أقسام، هي: صغير، وكبير، وأكبر، وكُبار، فقال:"وأول هذه الأنواع الاشتقاق الصغير: وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف وترتديها، كأن تشتق من المصدر و الضرب، مضارعة وماضيا و أمرة ثم اسم فاعل فمفعول فصفة مشبهة... إلى آخر المشتقات العشر. وهذا ما أشبعه العلماء بحثا في علم التصريف، والاشتقاق الكبير:هو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والمعنى دون الترتيب، كما في «جده» و «جبذه فيها بمعنى واحد. ورأي ابن جني رحمه الله أن التقليبات الستة للكلمة الواحدة ليجمع بينها معنى، وما شذ عن أن يدخل في هذا المعنى، رد إليه بالصنعة واطف التأويل، والاشتقاق الأكبر: أن يكون بين الفظين تناسب في المخرج، نحود نهق» و «نغي، فمعاني هذه الألفاظ متقاربة، إذ كل منها يدل على صوت منكر، ولا اختلاف بننها إلا بالحرف الثاني، وهو حلقي في كليها، والاشتقاق الكبار: هو أن يؤخذ لفظ مركبا من بعض حروف عبارة ما، و كثير من العلماء يدعونه بالنحت، ومنه و حوقل، إذا قال: لاحول ولا قوة إلا بالله. والعمل و إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وبعضهم يذهب إلى أبعد من هذا فيقول: إن بعثر و مشتق نحتا من بعث و أثار"[52].

نخلص مما سبق أنّ للاشتقاق أربعة أقسام هي[53]:

1. **الاشتقاق الصغير:** وهو انتزاع لفظا من لفظ آخر،"على أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والتركيب، نحو: ضرب، من: الضرب"[54]

ويشترط في هذا النوع أن تتحد الحروف الأصلية بين المشتق والمشتق منه، مع ملازمة الترتيب نفسه؛ وبسبب من هذه الشروط؛ فقد حده بعضهم بأنه:"اتفاق اللفظين في الحروف والترتيب"[55].

2. **الاشتقاق الكبير:** هو "أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو: جبذ، من: الجذب"[56].

3. **الاشتقاق الأكبر**: ويسمَّى إبدالا لغويًا،هو أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج،لا في الترتيب بل في النوع، نحو: نعق، من النهق[57].
4. **الاشتقاق الكبّار**: ويسمَّى نحتًا، "والنحت أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معا بأن تؤلف الكلمة المنحوتة من الكلمتين فأكثر بإسقاط حرف أو أكثر من كل منها وضم ما بقي من أحرف كل كلمة إلى الأخرى فتصبح الحروف المضمومة كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر وما تدلان عليه من معنى،...نحو: (حيعل) مأخوذة من جملة (حي على الصلاة، حي على الفلاح)، وبسملة من (بسم الله الرحمن الرحيم)" [58].

ومن المسائل التي ارتكز عليها أصحاب الرسائل في تحرير مطالب التصريف على الاشتقاق، هي:

-اشتقاق لفظ (الشيطان):

ارتكز عبد الله الشاه آبادي[59]، والبروجردي[60]، وصاحب تفسير سورة الفاتحة[61]، على مبدأ الاشتقاق في ترجيح توجيه أصل لفظ شيطان واشتقاقها، فهي مأخوذة من شَطَنَ يَشْطُنُ، بمعنى بَعُدَ، وأن النون فيها أصلية،ومنه شَطَنتُ الدار، ومصدره: الشَطْن من نَصَرَ يَنْصُرُ، أو الشَّطَنُ: بمعنى الحَبْل الطويلً، وجمعه: الأشطان[62].

-اشتقاق لفظة(الاسم):

فقد ارتكز عبد الرزاق الكاشاني، على الاشتقاق، في توجيه أصل(الاسم) ومنشأه وما يفضي إليه من معنى، فهو مشتق من الوسم، وهو العلامة التي يعلم بها الشيء متميزة عن غيره، فاسم الشيء ما يتسم به ويتميز به عما سواه، واسم الله علم الذات الإلهي من حيث هو ذات مجرد عن الصفات وأسمائها[63].

وعلى المبدأ نفسه ارتكز عبد الله الشاه آبادي في تحرير مطلب الأصل، فهو اسم مشتق من السمو بمعنى الرفعة[64].

ونجد أن الشيخ البهائي[65]، وشريعتمدار[66]، البروجردي[67]، والحسيني الخراساني[68]، والبيد آبادي[69]، والشريف الكاشاني[70]، والحسيني الخراساني[71]، وعبد الجواد الآباده اي[72]، قد أفادوا من معطيات الدرس الصرفي في بيان اشتقاق لفظ (الاسم)، فهو من السمو عند البصريين، لأنه رفعة للمسمَّى، وشعار له، وعند الكوفيين من «السِمَة»، وأصله «وَسْم»، فعوضوا عن الواو همزة وصل، فلم يكثر إعلاله بحذف لامه وإسكان فائه[73].

أن الجذر الاشتقاقي لـ(السين والميم والواو)"أصل يدل على العلو، ومنه(السماء) سمي به لعلوه"[74].

ونقل ابن فارس عن أبي إسحاق أنه سمع المبرد يقول إن:" الاسم مشتق من (سَمَا) إذاَ علا"[75].

وذكر الزمخشري، أن (اسم) مشتق من (سمو)، "لأنّ التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره"[76].

ويرى ابن عادل أن الوجه الاشتقاقي لـ(اسم) من السمو مدخلا في الباب أكثر، من اشتقاقه من الوسم؛ لأنه يكثر حذف لام الفعل في العربية،وجعله من " الوسم " مدخل له في الباب الأقل؛ وذلك أن حذف اللام كثير، وحذف الفاء قليل، كما أنه اتخذ (التعويض في غير محل الحذف) أصلا يصار إليه، فجعل همزة الوصل في(اسم) عوضًا عن لام الفعل المحذوفة، لموافقته هذا الأصل خلافًا لما ادَّعاه الكوفيون من كون همزة الوصل في(اسم) عوضًا عن فاء الفعل[77]، وقد أشبعت هذه المسألة بحثا في المطولات اللغويّة والتفسيريّة.

-اشتقاق لفظ الجلالة (الله):

قد ارتكز عبد الله الشاه آبادي على مبدأ الاشتقاق في بيان أصل لفظ الجلالة(الله)،فهو مشتقّ من مادة "(الوَلَه)، إذ العباد يُلَهُون إليه، أي يفزعون إليه في الشدائد، يلجؤون إليه في الحوائج، كما يُولَه كل طفل إلى أُمه. وقيل من الوَلَه، وهو ذهاب العقل لفقد من تحب، ويعز عليك فقده"[78].

وعلى المرتكز نفسه حرّر الشيخ البهائي[79]، وشريعتمدر[80]، والبروجردي[81]، وعبد العزيز الأردبيلي[82] المطلب الصرفي، فاللفظ عندهم غير جامد، بل له مادّة اشتقاقيّة، فهو مأخوذ إمّا من مادة (أَلَه)، كعبد وزنًا ومعنى الإهة كعبادة، وأُلوهة وأُلوهيَّة بالضم وهو بمعنى المألوه، أو هو مشتق من أَلِه بمعنى تحير، أو بمعنى سكن، أو بمعنى فزع، أو بمعنى أولع،، وقيل إن:: إن أصله وِلاه، فقلبت الواو همزة لثقل كسرتها، فهو مشتق من وَلِهَ: بمعنى تحير، وقيل: أصل لفظ الجلالة (لاه)، مصدر لاهَ يليه لاهًا وليْها[83].

وإن" كان(لاه) واويا فهو مشتق من من (لوه)بمعنى الارتفاع، وإن كان يائيًا فهو مشتق من (ليه)بمعنى التستر والحجاب"[84].

وقد استدل البهائي على اشتقاق لفظ الجلالة(الله)؛ لتحقق شرط الاشتقاق من وقوع التناسب بين المشتق والمشتق منه في المعنى والتركيب، فقال:"الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركًا للآخر في المعنى والتركيب،وهذا حاصل بينه وبين الأُصول المذكورة"[85].

نخلص مما سبق أن أصحاب الرسائل قد ارتكزوا على مبدأ اشتقاق لفظ الجلالة (الله) في ادّعاء أنّه غير جامد،وترجيح مذهب القائلين باشتقاقه، على وجود مادة مشتق منها، واشتراك بين لفظ الجلالة (الله)، مع جميع الأصول المشتق منها في المعنى والتركيب، فعلى الرغم من اختلاف علماء اللغة في أصل المادة اللغوية المشتق منها لفظ الجلالة (الله).

ثالثاً: التصريف:

توطئة:

يعد التصريف من المرتكزات الاحتجاجية التي تقوم على أساس التفكير العقلي المنهجي،إذ فتح علم الصرف آفاقا واسعة أمام الباحثين في مجال التعليل والاستدلال في اللغة. وقد سبق الحديث عنه لغة واصطلاحا.

ويعد التصريف مسلك من مسالك النشاط الذهني والممارسة الفكريّة التي لجأ إليها أصحاب الرسائل لمعرفة أصول الكلمات والإعلال والإبدال، في مسائل منها:

-في (أعوذ):

فقد ارتكز عبد الله الشاه على التصريف لبيان التقلبات والتغييرات التي طرأت على لفظة أعوذ فقال:" أعوذُ للمتكلم وحده، وله من المصادر عوذٌ وعياذٌ ومعاذ، وهو اللجأ، وله من الأفعال الثمانية: عاذ، يعوذ إلى آخرها، والأسماء الستة عائذ، معوذ، ففي الأول(عائذ) لما وقعت الواو بعد الألف قلبت همزة، وفي الثاني(مَعوُذ)، نقلت حركة الواو إلى العين وحذف أحد الواوين لالتقاء الساكنين على اختلاف المذهبين"[86].

وقد اتكأ على التصريف أيضا لبيان ما جرى على الكلمة ذاتها(عاذ) لتحويلها إلى اسم مكان فقال:ومعاذ: اسم مكان أصله (مَعوذٌ)، نقلت حركة الواو إلى العين، ثم قبلت ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ماقبلها، وتثنيته: معاذان، وجمعه:معاذات"[87].

وأما اسم التفضيل منه فتصريفه: "أعوذ، أعوذان، أعوذون، عُوذَىَ، عُوذَيان، عُوذَيات، واسم الآلة منه:مِعْوَذ، ومَعوَذ، ومَعاذَةً، فوجه أصله(مَعْوَذَة)، وفي التعجب: ما أعوذَ زيداً؛ وأعوِذ بزيدٍ،وتصغيره «عويذ». فقد وجه أصله: (عويويذ)وأما معيَّذ، فالأصل معيوذ، وجمع تكسيره في اسم الفاعل: عوذ، وعواذ، وعوذا في المذكر المنصرف. وعوائذكسر مؤنث غير منصرف، ومثله: «معاى» اسم مفعول، ومنسوبه: عائذي ومعوذي، ومعاذي وأعوذي، وهذا من المعتل، قد حاول آبادي في شرح علم التصريف بشكل موجز"[88].

فقد اتكأ عبد الله الشاه على التصريف في بيان علة تحول كلمة (عاذ يعوذ) إلى عائذ ومعوذ، وما طرأ عليه من تغييرات إعلال لتصريفها، إلى اسم آلة، والنسب إليها، فضلا عن جمعها.

-الاسم:

ارتكز عبد الله الشاه على التصريف في بيان الجذر اللغويّ للفظ (الاسم) والحرف المحذوف منه، إذ قال:"الاسم من السمو، وأفعاله الثمانية: سَما، يسَمُو إلى آخره. تصريفه سما، سَمَوا، سَمَوْا، إلى آخره. يسمو، يسموان، يسمُون، إلى آخره. وهو من الناقص الواوي مثل: غزا، يغزو، وأسماؤه الستة: سامٍ، ساميان، سامون إلى آخره. وأصل سامٍ: سامِوٌ، فأعل إعلال غاز، مسموٌّ، مسموّان، مسموّون إلى آخره،اسم مكانه مسمًى أصله مسموٌ، مسموان إلى آخره، واسم تفضيله أسمى من فلان. تصريفه أسمى، أسموان، أسمَوْن، سمْيا،سُمْيَوَان سُمْيَوات، وكذلك بناء آلته مِسمًى ومِسماء، ومسْماةً، وإذا تعجبت قلت: ما أسمى زيدًا، وأسمِي زيد"[89].

وقد ارتكز البهائي، وشريعتمدار[90]، ومحسن البروجردي[91]، والحسيني الخراساني[92]، والبيد آبادي[93]، والشريف الكاشاني[94] على هذا الدليل أيضا في ترجيح أنّ الذاهب منه هو اللام لا الفاء جريا مع رأي البصريين الذاهب إلى أن أصل (سم) من السمو بمعنى العلو بدليل اطراد تصريفه جمعًا، وتصغيرًا، ونحوهما:(أسماء)، (سُميّ)، و(سَمَّيْتُ)، دون (أوسام)، و(وُسَيْم)، و(وَسَّمْتُ) [95].

ونجد أن عبد الجواد الآباده قد اتكأ أيضًا على التصريف في ترجيح أن أصل (اسم)، هو (سمو)،مستدلا على ذلك بالتصغير (سُمَيّ)، الذي أصله (سُمَيْو)، فقد اجتمع في آخر الكلمة واو وياء وسبق إحداهما بالسكون، انقلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء، والفعل منه (سميتُ)، ولو كان أصله (وسم)، لكان تصغيره (وُسَيْم) والفعل منه (سميتُ)، وهذا على مذهب البصريين[96]. وقد حرّر هذا المطلب أغلب العلماء، ومنهم: الزمخشري[97]، وابن يعيش فـ(الاسم) من (السمو)؛ لأطراد تصريفه فجمع اسم على (أسماء)، وأصله أسماو، فلما وقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة، قلبت همزة، بعد أن قلبت ألفا، ولو كان من الوسم لقيل فيه: (أوسام)، وهذا لم يقل به أحد، والقول: (أسميته)، أي جعلت له اسمًا، والأصل هو: "أسموته"، فقلبوا الواو ياء، لوقوعها رابعة، على حد "أدعيت" و"أغزيت"؛ ولو كان من "السمة" لقيل: "أوسمته"، لأن لام "السمو" واو تكون آخرا، وفاء "السمة" واو تكون أولا، ومن ذلك القول في تصغيره: "سُمي" وأصله "سميو"، فقلبوا الواو ياء، وادغمت، على حد "سيد" و"ميت"، ولو كان من "الوسم" لقيل فيه: "وسيم"، فتقع الواو الأولى مضمومة، فإن شئت أقررتها، وإن شئت همزتها؛ على حد "وقتت" و"أقتت"، وفي عدم ذلك، دليل على ترجيح أن أصل (اسم) من (السمو) لا من (الوسم)[98].

ولذلك نجد أن أغلب أصحاب الرسائل قد جروا على مساك التصريفيين البصريين في ترجيح أن الذاهب منه الواو لا الفاء بدليل تصريفه، في الجمع والتصغير ونحوهما:أسماء، وسُمي، وسَميْتُ،"أسميته".

المصـــــــادر

1. القران الكريم.
2. الاشتقاق، لعبد الله أمين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط2، 1420هـ- 2000م.
3. الإغراب في جدل الإعراب -ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي بركات عبدر الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت577هـ)، وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ- 1971م.
4. الاقتراح في أصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق،الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
5. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، ١٤١٨ هـ.
6. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت802هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1407هـ- 1987م.
7. بحار الأنوار:لمحمد باقر المجلسي، دار احياء التراث العربي بيروت – لبنان، ط2 المصححة 1403 هـ. 1983 م.
8. البرهان في علوم القرآن: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، بيروت – لبنان، ط1، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
9. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت817هـ) المحقق: محمد علي النجار الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة عدد الأجزاء: 6 عام النشر: ج 1، 2، 3: 1416 هـ - 1996 م ج 4، 5: 1412 هـ - 1992 م ج 6: 1393 هـ - 1973 م.
10. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط1، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
11. تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥ هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم – هشام العربي (تقريظ: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر، ط1، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

12. تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي،لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، ط1، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
13. تفسير سورة الفاتحة في ضمن رسائل في تفسير سورة الفاتحة عبد الجواد بن محمد جعفر الاباده اي: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.
14. تفسير سورة الفاتحة في ضمن رسائل في تفسير سورة الفاتحة مير محمد صالح الحسيني الخاتون ابادي: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.
15. تفسير سورة الفاتحة في ضمن رسائل في تفسير سورة الفاتحة مجهول المؤلف: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.
16. تفسير سورة الفاتحة في ضمن رسائل في تفسير سورة الفاتحة عبد العزيز الاردبيلي: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.
17. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
18. الجوهر النضيد في البسملة والتحميد ضمن رسائل في تفسير سورة الفاتحة الحسيني الخرساني: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.
19. درة المعاني في ضمن رسائل في تفسير سورة الفاتحة عبد الله الشاه ابادي: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.
20. رسالة الاشتقاق: لابي بكر محمد بن السري السراج (ت316هـ)، تحقيق: محمد درويش– مصطفى الحدري، د، ط، د. ت.
21. رسائل في تفسير سورة الفاتحة، مجموعة من المحققين، إشراف: علي أوسط الناطقي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، قم، ط1، 1427هـ– 2006م.
22. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

23. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي – يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1417هـ–1966م.
24. شرح ألفية ابن مالك،لأبي عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – ١٣٨ درسا.
25. شرح الكافية في النحو/ شرح كافية ابن الحاجب"، لرضي الدين محمد بن الحسن،،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.
26. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
27. شرح شافية ابن الحاجب، لكمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي(ت1134هـ)، تحقيق: محمد محمود محمد صبري الجبة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، 2017م.
28. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامه،لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
29. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط4، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
30. العروة الوثقى في تفسير سورة الحمد، لمحمد بن حسين الحارثي العاملي(الشيخ البهائي)–و الرحلة للشيخ حسين (والد الشيخ البهائي)، تحقيق: مركز العلوم والثقافة الإسلامية – مركز أحياء التراث الإسلامي، مؤسسة بوستان، ط3، 1430هـ– 1387ش.
31. العقل والنقل عند ابن رشد، لأبي أحمد محمد أمان بن علي جامي علي (ت ١٤١٥هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،ط1، ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م.
32. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407 هـ.
33. لسان العرب:محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط3.
34. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، ط1، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

35. مظاهر الأسرار في وجوه إعجاز كلام الجبّار محمد جعفر الاسترابادي: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.
36. مجمع المطالب ومنتهى المآرب المولى محسن البروجردي: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.
37. معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1،د.ت.
38. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط1، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
39. مقاييس اللغة، لأبي الحسن، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، د، ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
40. من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة، ط3، 1966م.
41. من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١٤١٨،29 - ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ - ١٩٩٩م.
42. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني:لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم، ط1، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
43. نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، محمد بن الشوكاني(ت 1250هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن الحلاق، د. ط، د. ت.
44. الأنوار السانحة في تفسير الفاتحة ضمن رسائل في تفسير سورة الفاتحة الشريف الكاشاني: مجموعة من المحققين بأشراف علي اوسط ناطقي: اعداد قسم احياء التراث الاسلامي: مطبعة الباقري: الطبعة الاولى 1427 ق – 2006 م.

الرسائل والأطاريح

45. الاشتقاق عند ابن عادل الدمشقي في تفسيره اللباب في علوم الكتاب، لمحمود حسن مولانا شمس الحق، إشراف: شريف بن عبد الكريم النجار، جامعة ام القرى، كلية قسم اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1432هـ - 1433هـ(أطروحة دكتوراه).

البحوث والمقالات:

46. مفهوم الاشتقاق في ضوء الدلالة الأصل في كتاب معجم مقاييس اللغة، لابن فارس(ت395هـ)، لخليل جواد كاظم، وجواد كاظ عناد، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج17، العدد:3، 2014م.

الهوامش

1. مقاييس اللغة: 4/ 69، مادة: عقل.
2. لسان العرب: 11/ 459، مادة:عقل.
3. ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 4/ 85، والعقل والنقل عند ابن رشد: 77.
4. التعريفات: الجرجاني: 152.
5. ينظر: العقل والنقل عند ابن رشد: 77.
6. ينظر: من أسرار اللغة: 9.
7. ينظر: لسان العرب: 6/ 187، مادة: قيس.
8. روضة الناظر وجنة المناظر: 2/ 140.
9. لمع الأدلة في أصول النحو/ مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب: 95.
10. الإغراب في جدل الإعراب: 45.
11. ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو/ مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب: 95، والاقتراح في أصول النحو: 81.
12. ينظر: من أسرار اللغة: 9.
13. لمع الأدلة في أصول النحو: 95.
14. ينظر: من أسرار اللغة: 10- 12.
15. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: 278.
16. ينظر: درة المعاني: 1/ 81-82.
17. ينظر: شرح ألفية ابن مالك: 12/ 7 (الكتاب مرقم آلياً منشورعلى موقع المكتبة الشاملة).
18. ينظر: درة المعاني: 1/ 82.
19. ينظر: الأنوار السانحة في تفسير الفاتحة: 2/ 919.
20. ينظر: الأنوار السانحة في تفسير الفاتحة: 2/ 919.
21. معاني النحو: فاضل السامرائي: 3/ 193.
22. شرح قطر الندى وبل الصدى: 288.
23. معاني القرآن: للفراء: 1/
24. ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 1/ 28، والأنوار السانحة في تفسير سورة الفاتحة: 2/ 919.
25. ينظر: الأنوار السانحة في تفسير سورة الفاتحة: 2/ 919.
26. ينظر: درة المعاني: 1/ 83.
27. ينظر: شرح الرضي على الكافية:1/ 892- 894.
28. ينظر: العروة الوثقى: 1/ 153.
29. ينظر: مظاهر الأسرار: 1/ 375.
30. سورة الأعراف: الآية: 44.

31. ينظر: شرح الرضي على الكافية:1/ 892- 894، وبحار الأنوار:با/ بحث حول البسملة، ح/11: 82/ 22.
32. سورة الفاتحة: الآية: 7.
33. تفسير سورة الفاتحة: عبد الجوادآباداه ي: 2/ 998.
34. ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 72.
35. ينظر: شرح الكافية في النحو: الأستراباذي 4/467،466.
36. سورة الفاتحة: الآية: 7.
37. سورة الفاتحة: الآية: 7.
38. ينظر: معاني القرآن: الفراء: 1/ 8.
39. سورة الفاتحة: الآية: 7.
40. ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 159.
41. ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 356.
42. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 35.
43. مقاييس اللغة: 3/ 170، مادة: شقّ.
44. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:4/ 503.
45. شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 334.
46. التعريفات: 27.
47. الاشتقاق:1.
48. ينظر: الاشتقاق عند ابن عادل الدمشقي في تفسيره اللباب في علوم الكتاب(رسالة ماجستير): 25.
49. من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق: 319.
50. الخصائص: 2/ 136.
51. نُزهة الأحداق في علم الاشتقاق: 6026- 6027.
52. رسالة الاشتقاق: 17- 18.
53. ينظر: مفهوم الاشتقاق في ضوء الدلالة: 39.
54. التعريفات: الجرجاني:27، وينظر: الاشتقاق: عبد الله أمين: 1.
55. تشنيف المسامع بجمع الجوامع: 1/ 409، وتحرير المنقول وتهذيب علم الأصول: 85.
56. التعريفات: الجرجاني: 27.
57. ينظر: التعريفات: الجرجاني: 27، والتحبير شرح التحرير: 2/ 556، والاشتقاق: عبد الله أمين: 2.
58. الاشتقاق: 392- 394.
59. ينظر: درة المعاني: 1/ 77.
60. ينظر: مجمع المطالب ومنتهى المآرب: 2/ 586.
61. ينظر: تفسير سورة الفاتحة: 2/ 1011.
62. ينظر: درة المعاني: 1/ 77.مجمع المطالب ومنتهى المآرب: 2/ 586،: تفسير سورة الفاتحة: 2/ 1011.
63. ينظر: تفسير سورة الفاتحة: 1/ 33.
64. ينظر:درة المعاني: عبد الله الشاه آبادي:1/ 80.

65. ينظر: العروة الوثقى: 1/ 134.
66. ينظر:مظاهر الأسرار: 1م 337- 338.
67. ينظر: مجمع المطالب ومنهى المآرب: 2/ 619.
68. ينظر: الجوهر النضيدفي البسملة والتوحيد: 2/ 778.
69. ينظر: تفسير سورة الفاتحة: 2/ 802.
70. ينظر: الأنوار السانحة في تفسير سورة الفاتحة: 2/ 882.
71. ينظر: الجوهر النضيدفي البسملة والتوحيد: 2/ 778.
72. ينظر: تفسير سورة الفاتحة: 2/ 9.
73. ينظر: العروة الوثقى: 1/ 134، ومظاهر الأسرار: 1م 337- 338، ومجمع المطالب ومنهى المآرب: 2/ 619.
74. مقاييس اللغة: 3/:99، مادة: سمو.
75. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 53.
76. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 1/ 5.
77. ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 1/ 127، والاشتقاق عند ابن عادل الدمشقي في تفسيره اللباب في علوم الكتاب: 76(أطروحة دكتوراه).
78. درة المعاني: 1/77.
79. العروة الوثقى: 137- 138.
80. ينظر: مظاهر الأسرار: 1/ 341- 343.
81. ينظر: مجمع المطالب ومنهى المآرب: 2/ 637.
82. ينظر: تفسير سورة الفاتحة: 1/ 411- 413.
83. العروة الوثقى: 137- 138، وينظر:مظاهر الأسرار: 1/ 341- 343، و مجمع المطالب ومنهى المآرب: 2/ 637، وتفسير سورة الفاتحة: 1/ 411- 413.
84. تفسير سورة الفاتحة: 1/ 411- 413.
85. العروة الوثقى: 139.
86. درة المعاني: 1/ 76.
87. درة المعاني: 1/ 76.
88. درة المعاني: 1/76-77.
89. درة المعاني: 1/ 80.
90. ينظر: مظاهر الأسرار: 1/ 338.
91. ينظر: مجمع المطالب ومنتهى المآرب: 2/ 619.
92. ينظر: الجوهر النضيد في البسملة والتوحيد: 2/ 778.
93. ينظر: تفسير سورة الفاتحة: 2/ 802.
94. ينظر: الأنوار السانحة في تفسير سورة الفاتحة: 2/ 882.
95. ينظر: العروة الوثقى: 1/ 135، وينظر: مظاهر الأسرار: 1/ 338، ومجمع المطالب ومنتهى المآرب: 2/ 619، الجوهر النضيد في البسملة والتوحيد: 2/ 778، تفسير سورة الفاتحة: 2/ 802، الأنوار السانحة في تفسير سورة الفاتحة: 2/ 882.

96. ينظر: تفسير سورة الفاتحة: 2/ 959.
97. ينظر: تفسير الزمخشري الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 1/ 5.
98. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 83.